ROYAUME DU MAROC

CHEF DU GOUVERNEMENT

Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement
Chargé des Affaires Générales et de la Gouvernance

المملكـه المغربيـه

رئيس الحكومة

زارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
لمكلفة بالشؤون العامة والحكامة

لقاء لتقديم الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت و المؤسسات العامة.

كلمة السيد محمد نجيب بوليف

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

21 مارس 2012 بمقر الصندوق الوطني للتقاعد

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين

السيد الوزير
السيد رئيس الإتحاد العام لمقاولات المغرب
السادة الكتاب العامون
السيدات والسادة

إنه لمن دواعي السعادة والبهجة أن أتواجد معكم في هذا اللقاء الهام والمخصص لتقديم "الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت و المؤسسات العامة"، الملحق "للميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات"، والدي يشكل رابع ميثاق للمعاملات الجيدة تصدرها "اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات"، والتي يترأس أشغالها كل من وزارة الشؤون العامة والحكامة والإتحاد العام لمقاولات المغرب، وتضم جل الفاعلين الأساسيين المعنيين بحكامة المقاولات بالمغرب.

فبعدما تم نشر "المبادئ العامة لحكامة المقاولات بالمغرب"، تم إعداد ونشر "المدونات الخصوصية" الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا المقاولات العائلية إضافة إلى "مدونة المؤسسات المالية"، كما تم إحداث "المعهد المغربي للمدراء"، والغاية من ذلك كله هو ترسيخ مبادئ ومرتكزات الحكامة على نطاق واسع.

فاسمحوا لي أن أعبر لكم عن مدى الاعتزاز والارتياح اليوم بخصوص هذا الميثاق الجديد الموجه بالأساس إلى المؤسسات العامة، والتي تشكل جزءا هاما من النسيج الإقتصادي الوطني. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر كل أعضاء اللجنة الوطنية وبالخصوص لجنة العمل التي ترأستها مديرية المؤسسات العمومية والخوصصة التابعة لوزارة الإقتصاد والمالية، على المجهودات المبذولة وكذا على التعبئة والمساهمة القيمة في إعداد هذا العمل موضوع لقائنا اليوم.

إن الحكامة الجيدة للمقاولات تخص كل القطاعات الإقتصادية وتجسد القيم المثلى بالمجتمع من قبيل : النزاهة والعدالة والإنصاف، حيث أن الحكامة الرشيدة تقتضي وجود أهداف واضحة بالنسبة للمقاولة وشفافية في الإجراءات المتخدة من طرف مسؤوليها إلى جانب توفر المعلومة والعمل على تكريس مبدأ المسؤولية.

إن مبادئ الحكامة إذا ما تم تطبيقها على أحسن وجه ستؤدي إلى الرفع من مستوى اقتصاد بلدنا، الذي انخرط مبكرا في سلسلة من الإصلاحات الشجاعة والطموحة، حيث تكتسي الحكامة الرشيدة أهمية قصوى لإنجاح مجهودات التنمية على المدى الطويل.

هذا وتبقى المؤسسات العمومية معنية بموضوع الحكامة على مستويين:

أولا، إذا كانت هذه المؤسسات تشكل إحدى الركائز الرئيسية للإقتصاد الوطني من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام وإنتاج القيمة المضافة والاستثمار وتوفير فرص ومناصب الشغل، فإنها تبقى عرضة لمنافسة شرسة في ظل مناخ دولي موجه بالأساس نحو الفعالية؛ وبالتالي فإن هذه المؤسسات لديها واجب مزدوج: من جهة، تحقيق الأهداف المتوخاة في إطار السياسة الإقتصادية الوطنية ومن جهة ثانية مدى قدرتها على المنافسة.

ثانيا، إذا كانت المؤسسات العمومية تعمل في مجالات الخدمات الإستراتيجية والمجتمعية، فهي تشكل أدوات للدفاع عن المصلحة العامة، وحماية المواطنين وتوفير العدالة الإجتماعية، مما يحتم عليها أن تلتزم بأقصى ما يمكن من الشفافية والتسيير المحكم وكذا تقديم الحساب لفائدة المساهمين خاصة منهم المواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

إن الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت و المؤسسات العامة جاء لتتميم وتعزيز الإطار العام للحكامة بالمغرب، الدي أصبح:

1- مطلبا دستوريا بعد إعلان دستور فاتح يوليوز 2011، حيث اعتبرت الحكامة الجيدة شرطا أساسيا لتحقيق تنمية دائمة ومتوازنة، ودلك من خلال تدعيم دولة الحق والقانون، وتأكيد وتفعيل مبدأ فصل السلط وترسيخ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، كل دلك في ظل ظروف تتميز بمطالب تنادي بالمزيد من الشفافية والنزاهة والرقابة الفعالة، وكذا حكامة نزيهة في التسيير.

2- هدفا للعمل الحكومي حيث أكد التصريح الحكومي على أهمية الحكامة الجيدة وجعلها من بين الإهتمامات الرئيسية، من خلال إحداث وزارة تهتم بهذا الموضوع، كما شدد على أهمية

الحكامة بالمؤسسات العامةوضرورة تعزيز النجاعة في المراقبة من طرف الدولة في انسجام تام مع روح الدستور الجديد. كما أن التصريح الحكومي أشار إلى ضرورة إخراج وتفعيل المدونة الخصوصية للحكامة بالمؤسسات العامة بغية تقوية دور المجالس الإدارية وتقييم أشغالها وكذا تطوير آليات تسييرها، مع العمل على تعزيز مبدأ الشفافية وتكريس ثقافة التواصل حول المشاريع والمنجزات. وسيمكن دلك من الرفع من مستوى التنمية الإقتصادية والديمقراطية، حيث، - إضافة إلى تغيير القوانين أو فتح الرأسمال- يتحتم ضمان رقابة فعالة من خلال نظام شفاف لحكامة المؤسسات، مما يعني مزيدا من الإستقلالية والنزاهة في أشغال مختلف هيئات الحكامة، والدفع نحو تعزيز الكفاءة والتحفيز وربط المسؤولية بالمحاسبة.

3- ورشا كبيرا من خلال ورش "الجهوية المتقدمة" الذي نحن بصدد تفعيله، والدي ستمثل المؤسسات العمومية فيه فاعلا أساسيا ومساهما في خلق أقطاب جهوية للتنمية، لها الأثر الإيجابي على الحكامة الجيدة بالمؤسسات العمومية.

ولإنجاح هذا المشروع الوطني لابد من تفعيل وتطبيق جيد للحكامة بالمؤسسات العمومية إستجابة لمبادئ: تقوية المردودية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وكذا تعزيز مناخ الثقة مع مختلف الأطراف المعنية، بحيث تحتفظ الدولة بثلاث أدورا رئيسية: دور "الموجه الاستراتيجي"، ودور "المراقبة"، ودور "الدولة المساهمة"...

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لبلدنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.